دور الإمتيازات الجبائية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة ولاية بومرداس"

د. بوشنب موسى * د. قاشي يوسف **

ملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التوجه الحديث للتنمية الاقتصادية في الكثير من دول العالم، لما لها من القدرة على رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض نسب البطالة في أية دولة، لهذا لجأت الجزائر على غرار الكثير من الدول النامية لتنمية هذا النوع من المؤسسات، فاتخذت مجموعة من البرامج والقوانين قصد تأهيلها وترقيتها وزيادة عددها، كما قامت بإنشاء هيئات مساعدة ومرافقة لتطويرها.

ولهذا سوف نحاول من خلال هذه الدراسة التطرق للمفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركز على القوانين والتدابير الجبائية المتعلقة أساسا بالتحفيز المقدم لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلوغ أهدافها في خلق القيمة وتحقيق معدلات نمو إيجابية خارج قطاع المحروقات.

الكلمات الدالة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القيمة المضافة، المزايا الجبائية، التحفيز الجبائي والإعفاء الجبائي.

Abstract:

Small and medium firms occupy an important place in the economy of all countries of the world, according to their role in reducing the rate of unemployment and increasing the value of economic growth rates. For this reason Algeria has, as well as many countries, decided to promote this kind of firms by taking a set of measures and laws targeting to enhance the number of this firms and improve their performance.

This article aims to highlight some concepts related to small and medium firms by focusing on the laws and the measures, concerning the

* أستاذ محاضر – ب - جامعة امحمد بوقرة - بومرداس.
** أستاذ محاضر – أ - جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة .

motivation given to these firms in order to help them to achieve their goals, related to the creation of value and the enhancement of economic growth outsidet the hydrocarbon sector.

Keywords: Small and medium firms, added value, fiscal advantages, fiscal exoneration.

مقدمة:

بعد تبني الجزائر لآليات اقتصاد السوق كان لزاما على الحكومة على أن تترك الحرية أمام القطاع الخاص للقيام بدوره في إحداث التنمية الإقتصادية، طالما أن نظام اقتصاد السوق يقتضي انسحاب الدولة من النشاط الإقتصادي وقيامها بالرقابة والإشراف من خلال استخدام أدوات السياسة الإقتصادية.

إن فتح المجال للمبادرة الفردية والقطاع الخاص، يقتضي على الحكومة تعديل القوانين والتشريعات الاقتصادية، وهذا ما تحقق فعلا في قانون الاستثمار الذي منح حرية أكبر للمستثمرين المحليين والأجانب، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد المؤسسات الخاصة التي تنشط في الإقتصاد الوطني. ومما تجدر الإشارة إليه أن الإستثمار الخاص يختلف حجمه، فقد يكون الإستثمار في إطار مؤسسات كبيرة أو متوسطة الحجم أو مؤسسات صغيرة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بخصائص فريدة جعلتها تكتسب أهمية غير مسبوقة من قبل الكثير من الدول، خاصة بعدما أثبتت فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في بعض الدول.

لقد تفطنت الجزائر لأهمية هذا النوع من المؤسسات، مما جعلها تتخذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى ترقيتها وتطويرها وذلك بتوفير إطار مؤسساتي وقانوني ينظمها، كما قامت بوضع هيئات تسهر على متابعة ومساعدة هذه المؤسسات، كما عملت الحكومة الجزائرية على وضع القوانين الكفيلة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وموازاة مع ذلك وفي إطار استعمال الحكومة الجزائرية السياسة الضريبية من أجل تحقيق أهدافها الإقتصادية و الإجتماعية المختلفة قامت بإرفاق التشريعات الجبائية و قوانين الإستثمار بحزمة من التدابير ذات الطابع التحفيزي والموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من خلال كل ما سبق تبرز لدينا معالم إشكالية هذا البحث والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي: إلى أي مدى ساهمت المزايا الجبائية التي أرفقتها الحكومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية هذه المؤسسات وتحقيق قيمة مضافة للإقتصاد الجزائري؟

تتمثل أهمية الموضوع في الأهمية التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

اقتصاديات الدول بصفة عامة، و الإقتصاد الجزائري بصفة عامة، ناهيك عن معرفة الآثار التي تنتجها التدابير ذات الطابع التحفيزي لهذا النوع من المؤسسات، خاصة على مستوى ولاية بومرداس.

ونهدف من خلال هذا البحث إلى معرفة أهم الحوافز ذات الطابع الجبائي المقدمة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري وآثار ذلك نمو وتطور هذه المؤسسات على المستوى الوطني بصفة عامة، وعلى مستوى ولاية بومرداس بصفة خاصة.

وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى محوري اثنين كما هو مبين في متن هذه الورقة البحثية.

المحور الأول- مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمزايا الجبائية في الجزائر:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى آخر، ويرجع ذلك إلى اختلاف المعايير المعتمدة من قبل كل دولة .

أولا- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات التي[1]:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار دج، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دج؛

- تستوفي معايير الاستقلالية.

1- تعريف المؤسسات المتوسطة: تعرّف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين 50 - 250 عاملا، ورقم أعمالها مابين مائتي مليون دج وملياري دج، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين مائة وخمسمائة مليون دج.

2- تعريف المؤسسة الصغيرة: المؤسسة الصغيرة هي المؤسسة التي تشغّل ما بين 10 إلى 49 شخصاً، ولا يتجاوز رقم عملها السنوي مائتي مليون دينار دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دينار دج.

3- تعريف المؤسسة المصغرة: تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي عشرة ملايين دج.

---

1 القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المواد من 04 إلى 07

ثانيا- أهم الهيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: من أجل متابعة هذه المؤسسات والعمل على تطويرها، قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء هيئات تسهر على مرافقتها ومساعدتها، حيث تسعى في كل مرة إلى إيجاد القوانين والصيغ التي من شأنها ترقية هذه المؤسسات وتطويرها، ومن أهم هذه الهيئات نذكر:

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: أنشأت بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار، حلت هذه الوكالة محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا "APSI" وذلك في 20 أوت 2002، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، ومهمتها تسهيل الإستثمار وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة تجاه المستثمرين وكذا التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر، كما أنها تجسد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم وتوفير كل المعطيات لهم خاصة ما تعلق الأمر بالمحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار والعمل[1].

2- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-02 الصادر في 03 جانفي2004، المحدد لشروط ومستويات المساعدات الممنوحة للمستثمرين البطالين المتراوحة أعمارهم ما بين 30 و50 سنة[2]، وتتمثل الإمتيازات التي يقدمها هذا الصندوق فيما يلي[3]:

- سلفة غير مكافئة بدون فوائد؛
- مرافقة شخصية ومستمرة من طرف منشط مستشار؛
- تخفيض نسب الفائدة على القروض البنكية، مع العلم أن نسب التخفيض تتغير حسب قطاع النشاط والمنطقة التي ينجز فيها المشروع، فيتم تخفيض من 50%إلى 75% من معدل الفائدة على القرض البنكي عندما ينجز الإستثمار في قطاع الفلاحة والري والصيد البحري، وتصل نسبة التخفيض إلى 50% عندما ينجز الإستثمار في باقي قطاعات النشاط، كما قد تصل نسبة التخفيض إلى 90% عندما ينجز المشروع في منطقة خاصة تصنفها السلطات العمومية كولايات الجنوب والهضاب العليا.

---

[1] بودالي محمد، دور المزايا الجبائية في تحفيز إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- الواقع وسبل التفعيل-، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2016 ص23.

[2] منشورات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الموقع: www.cnac.dz. تاريخ الإطلاع عليه 2016/07/14

[3] نفس المرجع السابق.

3- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: هي مؤسسة متخصصة في دعم الشباب العاطل عن العمل ومساعدته في إنشاء مشاريع مصغرة بعيدا عن الوظائف الإدارية، وذلك بحسب قدرته وتأهيله في أي نشاط يراه منتجا ومربحا في إطار رؤية اقتصادية اجتماعية تراعي المزايا النسبية والإختلافات البيئية والاحتياجات الإنتاجية والخدمية على المستوى الوطني. لقد أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث كانت في البداية موضوعة تحت إشراف رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطها[1]، وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي[2].

4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وتضطلع الوكالة بالمهام التالية[3]:

- تسير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تدعم المستفيدين وتقديم الإستشارة لهم ومرافقتهم في تنفيذ أنشطتهم، ومنحهم قروض بدون مكافأة؛
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- تضمن متابعة المشاريع التي ينجزها المستفيدين ومساعدتهم عند الحاجة؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل.

ثالثا- التحفيزات الجبائية والإجتماعية الممنوحة للشباب المستثمر: في إطار وكالات دعم وتشغيل الشباب تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاء والتخفيض من الضرائب والرسوم، ولاسيما تلك المشاريع التي يبادر بها الشباب تحت إشراف الهيئات والمؤسسات العمومية المكلفة بدعم التشغيل والإستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تشترك كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بالإضافة إلى الوكالة

---

1 المرسوم التنفيذي رقم 296/96، المؤرخ في 1996/09/08، المتضمن لإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتحديد قانونها الأساسي، المادة 02 و 3 منه.

2بن أحمد لخضر، زيوش أم الخير: معوقات تنمية روح المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة دار المقاولاتية الجلفة، الملتقى الوطني حول: دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة المناطق الجنوبية نموذجا، المركز الجامعي تندوف، 11 أبريل2016.

3 المرسوم التنفيذي رقم 14/04، المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، المادة 05 منه.

الوطنية لتطوير الاستثمار في تقديم إعفاء جبائي يخص مرحلتي الإنجاز والاستغلال، وتختلف فترته وفقا لموقع الاستثمار المنجز، وهو ما نوضحه فيما يلي:

1- مرحلة إنجاز المشروع: تستفيد المؤسسات المنشأة في إطار الهيئات سالفة الذكر من الامتيازات التالية:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (07% أو 17%) المفروض على شراء التجهيزات والحصول على الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار المبرمج؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية على التجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع؛
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية العقارية لصالح المشروع الاستثماري المنجز؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

2- مرحلة استغلال المشروع (النشاط): بعد انقضاء فترة الإنجاز والشروع في الاستغلال يمنح إعفاء جبائي يتعلق بالضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للشخص الطبيعي، والرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للشخص المعنوي، وهذا لمدة 03 سنوات في النظام العام، و06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، لتمدد فترة الإعفاء هذه بسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال لفترة غير محددة، أما بالنسبة لبعض مناطق الهضاب العليا والجنوب والمحددة عن طريق التنظيم، فتمنح فترة إعفاء لمدة عشرة سنوات.

بالإضافة إلى الإمتيازات الجبائية السالفة الذكر، هناك حوافز أخرى يمنحها الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء بالتنسيق مع الوكالات الولائية للتشغيل لتشجيع الاستثمار في القطاع الاقتصادي، حيث يستفيد المستثمر بمجرد مروره على وكالات التشغيل لتوظيف عمال تتراوح أعمارهم ما بين (19 و35 سنة) من مجموعة من الصيغ التحفيزية لعل من أبرزها نجد:

أ- عقد العمل الكلاسيكي: وهو عقد عمل يبرمه صاحب العمل مع العامل، حيث ينتج عنه تخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي التي يدفعها المستخدم عن العامل من 25% إلى 2,5% بالنسبة للهضاب العليا والجنوب، و05 بالنسبة لمناطق الشمال، مع بقاء نفس نسبة الإشتراكات التي يتحملها العامل (09%).

ب- عقد العمل المدعم (CTA): وهو عقد عمل تساهم فيه الدولة (الخزينة العمومية) بدفع أجرة المنصب لفترة ثلاث سنوات على النحو التالي:

- 12.000 دج لحاملي الشهادات الجامعية؛
- 10.000 دج للتقنيين السامين؛
- 8.000 دج لخريجي التعليم الثانوي والتكوين المهني.

- كما يتم دفع أجرة المنصب لسنة واحدة و بمقدار 6000 دج لعديمي التكوين.

بالمقابل يتحمل صاحب العمل دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي والمخفضة بدورها لمدة ثلاث سنوات وفقا لما أشرنا إليه سابقا[1].

المحور الثاني: دراسة المزايا الجبائية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية بومرداس

لقد استفادت ولاية بومرداس من عدة مشاريع خاصة فيما يخص تلك الموجهة للشباب البطال في مختلف قطاعات النشاط، وذلك بغية التخفيف من حدة البطالة وتنويع الإنتاج الوطني خارج قطاع المحروقات.

أولا- حجم المزايا الجبائية التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية بومرداس: يمثل الجدول التالي حجم المزايا الجبائية التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في ولاية بومرداس للفترة الممتدة بين 2010 و2013.

الجدول رقم (01):حجم المزايا الجبائية للرسم على القيمة المضافة في ولاية بومرداس حسب نوع الوكالة

نوع الوكالة	قيمة التحفيز الجبائي (مليون دج)
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	6553 .49
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	2552.55
الصندوق الوطني للتامين على البطالة	586.02

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات مديرية الضرائب لولاية بومرداس.

تمثل الجدول رقم 01 أعلاه مجموع الإعفاءات الجبائية لمرحلة إنجاز الإستثمار و الخاصة بالرسم على القيمة المضافة عند اقتناء التجهيزات، والتي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بومرداس للفترة الممتدة ما بين سنة 2010 و2013، حيث نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار احتلت المرتبة الأولى ثم تأتي بعدها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب،ليأتي في المرتبة الأخيرة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ويمكن إرجاع ذلك إلى:

- إن حجم مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كبير مقارنة بالهيئات الأخرى؛

[1] بلجيلالي أحمد وآخرون، مؤسسات النقل الصحي للمرضى المؤمنين اجتماعيا خدمة إنسانية واستثمار خدماتي محلي، الملتقى الوطني حول: دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة المناطق الجنوبية نموذجا، المركز الجامعي تندوف، 11 أبريل2016.

- إن تزايد عدد المؤسسات التي تنتمي إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب هو الذي أدى إلى ارتفاع حجم المزايا المقدمة .

يمثل الجدول رقم (02) عينة تتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية بومرداس والتي استفادة من تحفيزات جبائية من وكالات مختلفة.

الجدول رقم (02): عينة الدراسة.

نوع الوكالة	قطاع النشاط	التكرار
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إنتاج	04
	خدمات	04
	أشغال عمومية	04
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	إنتاج	04
	خدمات	04
	أشغال عمومية	04
الصندوق الوطني للتامين على البطالة	إنتاج	04
	خدمات	04
	أشغال عمومية	04
المجموع		**32**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات متحصل عنها من مديرية إدارة الضرائب لولاية بومرداس.

تمثل عينة الدراسة مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في ولاية بومرداس، والتي استفادت من المزايا الجبائية في إطار إحدى الهيئات المذكورة آنفا، حيث قمنا باختيار عينة عشوائية عددها 32 مؤسسة تتوزع بالتساوي على ثلاثة نشاطات أساسية: الإنتاج، الخدمات، الأشغال العمومية. سوف نحاول من خلال الجدول الموالي، دراسة القيمة المضافة المحققة في كل قطاع خلال فترة المزايا الجبائية التي امتدت على مدار ثلاث سنوات.

جدول رقم (03): مجموع القيم المضافة المحققة في كل وكالة خلال فترة المزايا الجبائية. **الوحدة: مليون دج**

الهيئة	طبيعة النشاط	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	المجموع
الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI	الإنتاج	248,77	283,54	352,79	885,12
	الخدمات	38,38	18,98	11,48	68,85
	أشغال عمومية	322,69	443,62	1962,20	2728,52
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ	الإنتاج	58,28	31,45	80,81	170,54
	الخدمات	0,46	0,46	0,49	1,42
	أشغال عمومية	102,63	139,34	179,55	421,53
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	الإنتاج	7,20	9,65	18,09	34,96
	الخدمات	0,38	0,22	0,95	0,62
	أشغال عمومية	0,30	0,32	0,32	0,34

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات من المديرية الولائية للضرائب؛ بومرداس.

1- الوكالة الوطنية لتطوير الا ستثمار: بخصوص المشاريع الإ ستثمارية المتابعة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أعلاه أن قطاع الأشغال العمومية هو القطاع الذي حقق أكبر نسبة من القيمة المضافة، ثم يليه قطاع الإنتاج، أما قطاع الخدمات فيأتي في المرتبة الأخيرة، حيث نلاحظ أن مجموع القيم المضافة المحققة من طرف كل المؤسسات التي شملتها الدرا سة والتي تنتمي إلى قطاع الخدمات عرف انخفا ضا معتبرا، إذ انتقل من ثمانية وثلاثون دينارا في السنة الأولى إلى إحدى عشرة مليونا في السنة الثالثة، وعلى عكس قطاع الخدمات فإن قطاعي الإنتاج والأشغال العمومية عرفا تطورا ملحوظا خلال ثلاث سنوات المعنية، سيما بالنسبة لقطاع الأ شغال العمومية، فقد عر فت مجموع القيم المضافة المحققة من طرف المؤسسات التي شملتها الدراسة قفزة كبيرة، إذ انتقلت من 322,69 مليون دج إلى أكثر من 2728,52 مليون دج. ويمكن إرجاع هذا إلى جملة من الأسباب نوجزها فيما يلي:

- تتسم أغلب المؤسسات التي تنشط في ميدان الأشغال العمومية بكبر حجمها؛
- توجه الحكومة نحو الإ ستثمار في الأ شغال العمومية فتح المجال لهذه المؤسسات

من رفع من حجم الإنتاج المحقق؛

- المؤسسات التي تنشط في قطاع الأشغال العمومية تتعامل مع الدولة، لذلك فهي تكون مجبرة على القيام بدراسة الجدوى عند كل مشروع،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فرص نجاح هذه المشاريع؛

- تخضع هذه المؤسسات في الكثير من الأحيان للمناقصة من أجل الحصول على المشاريع، وتلجأ الكثير منها إلى الرفع من رقم أعمالها وحجم الإنتاج المصرح من أجل الظفر بالصفقة العمومية؛

- لا يمكن لهذه المؤسسات التهرب من دفع الضرائب لأنها تتحصل على أموالها من الخزينة العمومية، مما يجعل إدارة الضرائب قادرة على الحصول بسهولة على رقم الأعمال المحقق فعلا عن طريق كشوف المعلومات من الخزينة العمومية، وهو ما يجعل المؤسسات تلتزم بالتصريح الجبائي وبالمبالغ الحقيقية مما يرفع من أرقام القيم المضافة لهذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات التي تتواجد في قطاعات أخرى من النشاط؛

- يمثل قطاع النقل النسبة الأكبر في قطاع الخدمات بالنسبة للمؤسسات التي تنتمي إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، ولقد ارتفع مؤخرا عدد المؤسسات التي تنشط في هذا المجال خاصة مع توسع الدولة في منح المزايا الجبائية مما خلق منافسة في قطاع غير منتج لقيمة مضافة حقيقية، وهذا واحد من الأسباب التي أدت إلى فشل هذا القطاع.

2- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: من خلال الجدول رقم 03 أعلاه وبخصوص المشاريع المتابعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، نجد أن قطاع الأشغال العمومية هو القطاع الذي حقق أكبر نسبة من القيم المضافة، ثم يليه قطاع الإنتاج الذي حقق تطورا في رقم الأعمال بين السنة الأولى والثالثة لكنه عرف انخفاضا في السنة الثانية، في حين بقي قطاع الخدمات يساهم في القيم المضافة بنسبة ضئيلة جدا. ويمكن إرجاع ذلك إلى:

- المشاريع التي تقدمها الوكالة في مجال الإنتاج تكون لصالح الشباب الذي يملك شهادات علمية وتكوين في مجال النشاط فيكون هؤلاء مؤهلين مما يساهم في نجاح المشروع؛

- يكثر الطلب على السلع الإنتاجية في بلدنا مقارنة بالخدمات خاصة السلع الاستهلاكية والغذائية الشيء الذي يحفز المؤسسات على الزيادة في الإنتاج وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة الناتج الوطني؛

- لا يزال قطاع الإنتاج في بلدنا بكرا لا يعرف منافسة شديدة لذلك تحقق

المؤسسات الإنتاجية زيادة في إنتاجها.

- فشل قطاع الخدمات يعود بشكل أساسي إلى المستوى العلمي والتكويني للشباب الذي ينشط في مجال الخدمات، حيث أن الوكالة توسعت في منح القروض في هذا المجال للشباب الذين لا يملكون أي مستوى تعليمي وتكويني الأمر الذي أدى إلى زيادة الأنشطة التي لا تخلق قيمة مضافة حقيقية؛

- إقبال الشباب البطال الذي لا يملك خبرة وتكوين على الاستثمار في القطاعات الخدماتية التي لا تتطلب مستوى علمي وتكويني مثل قطاع النقل وكراء السيارات والمطاعم المصغرة، أدى إلى نشوء منافسة شديدة مما ألحق ضررا بأرقام الأعمال المحققة؛

3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: بخصوص المشاريع المتابعة من طرف هذه الهيئة، يظهر من خلال الجدول رقم 03 أعلاه أن القطاع الذي عرف تطورا في القيمة المضافة بالنسبة للمؤسسات التابعة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة هو قطاع الإنتاج، وتتمثل النشاطات المدعمة من قبل هذه الوكالة في الأنشطة المهنية المصغرة مثل التجارة وصناعة الألبسة بأنواعها والصناعات الغذائية كالمشروبات و الحلويات.

يساهم كل من قطاع الخدمات والأشغال العمومية بنسبة ضئيلة في تكوين القيمة المضافة، وذلك مقارنة بباقي المؤسسات التي تنشط في إطار الوكالات الأخرى، فالمؤسسات التي تشرف عليها هذه الهيئة بقيت تتذيل الترتيب بخصوص المساهمة في حجم القيمة المضافة المحققة، لذلك يمكن القول بأن المؤسسات التي تنتمي إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بقيت بعيدة عن التطور ولم تستفد بشكل جيد من المزايا المقدمة، وهذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها:

- من خلال اسم الوكالة يتبين جليا أنها تسعى إلى تحقيق الهدف الاجتماعي بشكل أساسي من خلال تخفيض معدلات البطالة للشباب الذين يتعدون سن الثلاثين؛

- أغلب المتقدمين في السن هم أشخاص فشلوا في بداية حياتهم لذلك نجدهم غير محفزين للقيام بالاستثمار؛

- المشاريع المقدمة من طرف الوكالة غير مدروسة بشكل علمي؛

- تطور القطاع الإنتاجي يرجع إلى امتلاك الشباب المستثمر لتكوين في مجال النشاط على عكس قطاع الخدمات الذي يلجا إليه كل من لا يملك شهادة أو تكوين؛

- يرجع سبب تأخر قطاع الأشغال العمومية بالنسبة لهذه الوكالة مقارنة بالوكالة الوطنية للاستثمار أو وكالة دعم وتشغيل الشباب إلى حجم المؤسسة، حيث أن معظم المؤسسات التي تنشط في مجال الأشغال العمومية والتابعة للوكالات السابقة

هي مؤسسات متوسطة أو صغيرة، في حين فإن المؤسسات التابعة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة هي مؤسسات مصغرة لا يمكن لها مجاراة أو منافسة المؤسسات الأكبر حجما للحصول على الصفقات العمومية؛

الخاتمة:

من خلال دراستنا المعنونة بدور الإمتيازات الجبائية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ دراسة حالة ولاية بومرداس نجد أن هناك العديد من التحفيزات الجبائية والمالية الممنوحة من طرف المشرع الضريبي لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نجد أنه هناك العديد من الهيئات المتكفلة بمنح هذه الإمتيازات، والغرض من كل ذلك هو الدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتطور وعدم التعثر في بدايات نشاطها، كما توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى جملة من النتائج نوردها فيما يلي:

- إن المؤسسات الأكبر حجما هي المؤسسات التي استفادت بشكل أكبر من المزايا الجبائية المقدمة؛
- إن قطاع الأشغال العمومية هو القطاع الأكثر تطورا في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- أثبت قطاع الإنتاج نجاحه بالنسبة لجميع الوكالات نظرا لاشتراط هذه الأخيرة للخبرة والكفاءة عند تقديم المشاريع للشباب المستثمر؛
- أثبت قطاع الخدمات فشله على مستوى جميع الوكالات نظرا لتوافد الشباب غير المؤهلين من الجانب التكويني و التعليمي للاستثمار في هذا المجال؛
- المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي المؤسسات التي تطورت واستفادت بشكل أكبر من المزايا الجبائية؛
- المؤسسات التابعة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة هي المؤسسات التي لم تستفد بشكل أكبر من الإمتيازات الجبائية.

قائمة المراجع:

1- بودالي محمد، دور المزايا الجبائية في تحفيز إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- الواقع وسبل التفعيل-، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2016 ص23.

2- القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- المرسوم التنفيذي رقم 296/96، المؤرخ في 1996/09/08، المتضمن لإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتحديد قانونها الأساسي.

4- المرسوم التنفيذي رقم 14/04، المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي.

5- بن أحمد لخضر، زيوش أم الخير: معوقات تنمية روح المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة دار المقاولاتية الجلفة، الملتقى الوطني حول: دور المقاولاتية في تحفيز الا ستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة المناطق الجنوبية نموذ جا، المركز الجامعي تندوف، 11 أبريل2016.

6- بلجيلالي أحمد وآخرون، مؤسسات النقل الصحي للمرضى المؤمنين اجتماعيا خدمة إنسانية واستثمار خدماتي محلي، الملتقى الوطني حول: دور المقاولاتية في تحفيز الا ستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة المناطق الجنوبية نموذ جا، المركز الجامعي تندوف، 11 أبريل2016.

7- منشورات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الموقع: www.cnac.dz. تاريخ الإطلاع عليه 2016/07/14

8- إحصائيات المديرية الفرعية للعمليات الجبائية، مديرية الضرائب لولاية بومرداس.